

The Pragmatic Indicators in the Syntactic Debates and Issues in Alsiyūṭī's book, "Ala'šbāh Wannaḍā'ir"

الاتجاهات التداولية في المناظرات النحوية والمسائل الواردة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي

Nayyaf Razqan Al anazi

نياف رزقان العتري

Associate Professor, Department of Humanities, King Saud bin Abdulaziz University for Health Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

أستاذ مشارك، قسم الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية، الرياض، المملكة العربية السعودية

Received:27/02/2025 Revised:22/04/2025 Accepted: 31/05/2025

تاريخ التقديم: 2025/02/27: تاريخ ارسال التعديلات: 2025/04/22 تاريخ القبول: 2025/05/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول أهم المظاهر التداولية الواردة في المناظرات والمسائل التي جاءت في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، وهي مظهر الاستلزام الحواري، القائم على مبدأ التلطف والتعاون وقواعده، قاعدة الكم، والكيف، والملاءمة، والتأدب الذي أضيف إليها لاحقاً، ومظهر الكشف عن المعاني المضمرّة في ضوء نظرية الاستلزام الحواري، ومظهر الأفعال الكلامية ومعانيها الإنجازية، وقد سبقت هذه المظاهر بمقدمة وتمهيد، ومبحثين تناولوا مفاهيم التداولية في اللسانيات، ونظرية الاستلزام الحواري والأفعال الكلامية في التراث النحوي. لقد أولت الدراسات النحوية السابقة مظاهر الأفعال الكلامية في المؤلفات النحوية جلّ اهتمامها، ولم تُعنَ كثيراً بدراساتها في أهم مدوّنة لها، مدوّنة المناظرات والمسائل، التي قامت على أهم مبحث من مباحث التداولية، وهو مبحث التلطف، فللمناظرات والمسائل مدوّنة حيّة نقلت لنا على لسان العلماء في سياقات تاريخية متعاقبة ومصادر متنوعة، كالسماع، والعناية بالمخاطب وأحواله، والعناية بظروف الكلام وسياقه، ومن هنا برزت مشكلة البحث ومباحثه. وإن كان ثمة توصيات فإنني أوصي بدراسة جميع مظاهر التداولية وغيرها من المظاهر اللسانية في مظانّها التراثية المناسبة، فظاهرة التداولية تتمثل في التلطف والاستعمال، وهذان العنصران لا يتمثلان في لغة التمثيل والاستشهاد والاقتراس، بل في سياقات لغوية حيّة تتضمن مخاطباً ومتكلماً.

الكلمات المفتاحية: التداول، المناظرة، النحو، السيوطي، كتاب الأشباه والنظائر .

Abstract:

The present study aims to address the most important pragmatic elements in Almunāḍarāt Walmasā'il (debates and issues) of Alsiyūṭī's book of grammar, "Ala'šbāh Wannaḍā'ir". The first element is the conversational implicature which is based on the maxims of the cooperative principle namely: quantity, quality, manner and relevance and the lately added maxim of politeness. The second element is the unveiling of the implied meanings in the light of the theory of conversational implicature. The third element is speech acts and their perlocutionary force. These elements are introduced by a preface and preliminary; and two sections that address the linguistic pragmatic concepts and the theory of conversational implicature and speech acts in the syntactic literature. Previous studies have focused on performative verbs in syntactic books. However, they did not focus on these issues in the most important section, namely Almunāḍarāt Walmasā'il which depend on a major area of pragmatics that is Utterance. Almunāḍarāt Walmasā'il is document that is passed to us by scholars in different contexts and sources such as listening, the conditions of the addressee, circumstances and context of speech. All this defines the problem of the study. It is recommended here that all pragmatic and other linguistic issues be studied in their due cultural contexts. The pragmatic phenomenon is represented by utterance and usage, which cannot be exemplified theoretically, but through real situations that consist of speakers and an addressee.

Keywords: Pragmatics, Debate, Grammar, Alsiyūṭī, The book, Ala'šbāh Wannaḍā'ir.

المقدمة

تُعَدُّ المناظرات النحويّة من أبرز مظاهر النشاط الفكري في التراث العربي؛ حيث مثّلت ميداناً لتفاعل الآراء وتبادل الحجج، ولم تقتصر على الجانب النحوي الصّرف، بل امتدّت لتكشف عن أبعادٍ تداوليّةٍ تحمل دلالات حواريّة غنيّة. ومع تطوّر علم التداوليّة في الدراسات اللغويّة المعاصرة أصبح من الممكن إعادة قراءة هذه المناظرات في ضوء مفاهيم حديثة؛ كنظرية الاستلزام الحواري والأفعال الكلامية، ممّا يكشف عن أبعادٍ جديدةٍ في فهم التراث النحوي.

مشكلة البحث

على الرغم من الجهود العلميّة التي تناولت المناظرات النحويّة، إلّا أنّ معظمها ركّز على الجوانب النحويّة والصرفيّة دون الاهتمام بالأبعاد التداوليّة الكامنة فيها. كما أنّ الدراسات التي تناولت التداوليّة في التراث النحوي اهتمت كثيراً بقضايا الأفعال الكلامية، وتتبع مظاهرها في كتب المتقدمين والمتأخرين دون التطرق إلى نظرية الاستلزام الحواري والقضايا التداولية الأخرى، كالفصدية والتلفظ والأنساق المضمرّة.

لذلك برزت الحاجة إلى دراسة تكشف عن البعد التداولي في المناظرات النحويّة، ولا سيّما تلك التي وردت في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، وذلك من خلال تطبيق مفاهيم الاستلزام الحواري والأفعال الكلاميّة.

أهمية البحث

تتجلّى أهمية هذا البحث في كونه يسدُّ فجوةً علميّةً في الدراسات التداوليّة للتراث النحوي، حيث يقدّم قراءةً جديدةً للمناظرات النحويّة وفق أهمّ مفاهيم التداوليّة الحديثة، ويساهم في إبراز العمق الفكري للتراث العربي، ويكشف عن وعيٍ مبكرٍ بقضايا حوارية ما زالت تشغل الباحثين في اللسانيات الحديثة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. الكشف عن الأبعاد التداوليّة في مسائل المناظرات النحويّة الواردة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي.
 2. تحليل الاستلزام الحواري والأفعال الكلاميّة في المناظرات، وبيان دورها في الحكم على المسموع من كلام العرب وسلامة التراكيب.
- إبراز مساهمة التراث النحوي في تشكيل مفاهيم تداوليّة حديثة من خلال تحليل المناظرات التي اعتمدت على إستراتيجيّات حوارية ذات بعد تداولي.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي عند جمع المسائل والمناظرات النحويّة ذات الصلة بالتداوليّة، والمنهج الوصفي في تحليلها وفق معطيات اللسانيات التداوليّة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتفسير الأبعاد التداوليّة فيها.

وتمهيداً لذلك تناولت الدراسة الظواهر التداوليّة في التراث النحوي بدءاً بالمتقّمين، كسيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، وانتهاءً بالمتأخّرين كابن الحاجب والرضي والسيوطي؛ ممّا يعزّز الربط بين التراث النحوي ومفاهيم التداوليّة الحديثة.

الدراسات السابقة

جاءت معظم الدراسات التداولية في التراث النحوي ومباحثه مقتصرة على نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن، ولم تكن كثيراً بنظرية الاستلزام الحواري وقواعده إلا في دراسات يسيرة، كان من أهمها مما له صلة بدراستنا دراسة عقيل نزار حسين والدكتور نوري حساني الكاظمي «الاستلزام الحواري في مناظرات علماء اللغة»، مجلة آداب البصرة، العدد 87، 2019م.

غير أنّ هذه الدراسة كانت دراسة عامة للمناظرات اللغوية؛ فلم تتناول الأفعال الكلاميّة عند أوستن، ولا القوّة الإنجازيّة. كما أغفلت قضايا التلفظ والأنساق المضمرّة التي تناولتها التداوليّة المدججة. ومن هنا تبرز مساهمة هذا البحث في شموليّة التناول، إذ لا يقتصر على الاستلزام الحواري، بل يتوسّع ليشمل الأفعال الكلاميّة والقوّة الإنجازيّة، بالإضافة إلى الاستفادة من المراجع الحديثة في الأبحاث التداولية. ومن الدراسات السابقة الأبعاد الحجاجية والتداولية للمناظرة النحوية. تحليل مناظرة الجرمي والفراء، للأستاذ معمر شاوش، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 11، العدد 1، 2020م.

جاءت الدراسة السابقة مقصورة على الأبعاد التداولية التي تعنى بمظهر الحجاج في مناظرة واحدة، هي مناظرة الجرمي والفراء دون المناظرات الأخرى، كما لم تُعن بالأبعاد التداولية الأخرى، كمظهر الاستلزام الحواري وقواعده وما يلحق به من مظاهر، وهذا ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة.

والبحث بهذا يُمهّد الطريق لإعادة قراءة المناظرات النحويّة من منظور تداولي حديث، يعكس تفاعلاً أصيلاً بين التراث اللغوي العربي ومفاهيم اللسانيات المعاصرة.

خطة البحث

تضمن هذا البحث: مقدّمة، وتمهيداً، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثمّ قائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة تتضمن مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة والخطة.

المبحث الأول: مفاهيم التداوليّة في الدرس اللساني.

المبحث الثاني: الاستلزام الحواري ونظرية الأفعال في التراث النحوي.

المبحث الثالث: مظاهر التداوليّة في المناظرات والمسائل النحويّة.

الخاتمة، وتحتوي على النتائج والتوصيات.

ثمّ قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

التمهيد

أ. المناظرات والمسائل في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

مؤلف الكتاب هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدّين بن الفخر غُثمان بن ناظر الدّين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الحُضيريّ السّيوطي، ولد في القاهرة سنة 849هـ، وتوفي سنة 911هـ، تبحر في سبعة علوم، كان من بينها العلوم العربية، ومن أشهر مصنفاته فيها، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، والاقتراح في أصول النحو

واللسانيات»⁽¹⁰⁾، وعُرِّفَتْ بأنها «دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم»⁽¹²⁾.

وقد ميَّز العلماء بين علم النحو والدلالة والتداولية، «فعلم النحو (syntax) هو دراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية وكيفية تنظيمها في تابع معين، وأيٌّ من هذه التتابعات سليم البنية، ولا يعتمد ميدان الدراسة هذا على أيِّ عالم للإشارة، ولا على أيِّ مستخدم للصيغ، بينما علم الدلالة (semantics) يختصُّ بدراسة العلاقات بين الصيغ والكيانات الموجودة في العالم، أي كيفية ارتباط الكلمات بالأشياء، أمَّا التداولية فهي دراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية ومستخدمي هذه الصيغ»⁽¹³⁾، ويعدُّ الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس أوَّل من ميَّز التداولية في معرض دارسته للسميائية (semiotic)، حيث جعلها القسم الثالث بعد أن قسَّم السيميائية إلى ثلاثة أقسام:

1. «علم النحو (syntax): ويُعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.

2. علم الدلالة (scitnames): ويُعنى بدراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تدلُّ عليها.

3. التداولية (scitamgarp): وتدرس علاقة العلامات بمستخدميها ومفسريها»⁽¹⁴⁾.

وهذا يدلُّ أنَّ التداولية وحدها تتيح إشراك البشر في عملية التحليل اللغوي من خلال التحدث عن المعاني التي يقصدها الناس أثناء حديثهم، وعن افتراضاتهم وأهدافهم، ويجعل التداولية تشارك علم الدلالة في دراسة المعنى، وإنتاج عملية الخطاب، وقد كشف عن هذه العلاقة بوضوح الدكتور أحمد المتوكل في إنتاج عملية الخطاب، إذ جعل القوالب الثلاثة: «القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي»، القوالب الأساسية في عمليتي إنتاج الخطاب وتأويله باعتبارها القوالب التي تشتغل ضرورة في كلِّ من هاتين العمليتين. وقد تُضاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة، كالقالب الاجتماعي والقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب السياقي بشقيه: (الإدراكي والمقالي، أو المقامي والمقالي) التي تُمدُّ منتج الخطاب أو مؤوله بمعلومات إضافية»⁽¹⁵⁾.

وبهذا يتضح أنَّ علمي الدلالة والتداولية علمان يُكْمَل بعضهما الآخر، حيث تُعنى الدلالة بتفسير الجمل وفق شروطها وقيدوها النظامية، وتحدد معانيها الحرفية، والإشارة إلى أدنى مقاماتها، وتصف الكلمات ومعاني الجمل، بينما تُعنى التداولية بما وراء ذلك، فتربط مقاصد المتكلم بالبحث عن المقام المناسب، والشروط التي تضمن نجاح العبارة أو الشروط التي تسمح بنجاحها، والمتبَّع لتأويل الخطاب النحوي يجد أنه يعتمد على التأويل الدلالي التداولي للمعنى في الكشف عن العلاقات النحوية المنظمة لمعاني مفردات الجمل»⁽¹⁶⁾.

وجدله، وجمع الجوامع، وشرحه المسمَّى بمَجْمَعِ الهوامع والأشباه والنظائر في النحو، موضوع هذه الدراسة⁽¹⁾.

وقد ألَّف السيوطي كتابه الأشباه والنظائر في النحو متأثراً بكتب الفقهاء في فن الأشباه والنظائر والقواعد الكلية العامة، حيث قسم كتابه إلى سبعة فنون، جاء الفن السابع منها في المناظرات والمسائل والمجالات، جمع فيها السيوطي عدداً من الرسائل والمسائل النحوية التي تجري بين العلماء، خاصة التي كانت تجري بين علماء القرنين الثامن والتاسع، وقد تضمنت هذه المناظرات والمسائل قضايا نحوية ولغوية تحتمل الجدل والمناظرة⁽²⁾.

والمناظرة في اللغة مأخوذة من النظر ويُقصد بها المثل، جاء في اللسان: «وَنَظَرُهُ من المناظرة، والنَّظِير: المِثْل، وقيل: المِثْلُ في كلِّ شيء. وفلانٌ نَظِيرُكَ، أي: مثلك، لأنَّه إذا نَظَرَ إليهما الناظر رآهما سواء»⁽³⁾. أمَّا في الاصطلاح فالمناظرة تعني: «النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب»⁽⁴⁾. وأمَّا المسائل فهي في اللغة مأخوذة «من سأل يسأل سؤالاً وسأله مسألة [...] والرجلان يتساءلان ويتسايلان، وجمع المسألة مسائل؛ بالهمز، وإذا حذفوا الهمزة قالوا: مَسْئَلَةٌ، وتساءلوا سأل بعضهم بعضاً.. وسألته عن الشيء استخبرته»⁽⁵⁾. أمَّا في الاصطلاح فهي: «المطالب التي يرهن عليها في العلم، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها»⁽⁶⁾. ويلحق بها المجادلة، وتعرَّف بأنها: «المنازعة في المسألة العلمية لإلزام الخصم، سواء كان كلامه في نفسه فاسداً أو لا»⁽⁷⁾.

ب. التداوليات وعلم الدلالة وعلم النحو

مصطلح التداولية في اللغة الإنجليزية هو (pragmatics)، وقد وضع لهذا المصطلح في العربية مقابلات عديدة منها: التداولية، واللسانية التداولية، والتداوليات، وعلم التخاطب، والبراغماتية، أو البراغمية، والمقامية، وعلم المقاصد، والذائعية، ولعلَّ أشهرها مصطلح التداولية⁽⁸⁾.

وتُترجم التداولية (pragmatics) حرفياً بعلم استعمال اللغة؛ لأنها وثيقة الصلة بعلم التخاطب⁽⁹⁾، حتى إنَّ بعضهم ترجمها بعلم التخاطب، فعُرِّفَتْ بأنها: «دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تُعنى به تحديداً:

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1967م: 4: 335، والسخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م: 4: 65 وابن العماد، شهاب الدين عبد الحمي بن أحمد بن محمد الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، ط1، 1986م: 10: 74.

(2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نيهان، طباعة مجمع اللغة العربية، دمشق، مقدمة المحقق: 1: 32: 36 و3: 29.

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، دت، 5: 219.

(4) الشريف الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، 2004م: 195. وأبو البقاء أيوب موسى الحسيني، الكلمات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 2011م: 716.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ط1: 318.

(6) الشريف الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، 177.

(7) أبو البقاء، أيوب موسى الحسيني، الكلمات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 2011م: 716.

(8) الحاج موسى ثالث، مصطلحات التداولية في اللغة العربية، دراسة وصفية تحليلية في ضوء المصطلحيات، دار كنوز، عمان، ط1، 2021م: 17: 18.

(9) محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والخطاب، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م: 11.

(10) جاك موشر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، بإشراف الدكتور عز الدين المجذوب، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010م: 53: 96 وجواد ختام التداولية أصولها وإنجازاتها، دار كنوز، عمان، ط1، 2016م: 21.

(11) آلان بوليفر، المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية، ترجمة د. هدى مقتص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م: 242.

(12) جورج يول، التداولية، ترجمة الدكتور قصي العتاي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010م: 19.

(13) جورج يول، التداولية، 20.

(14) محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011م: 9، والحاج موسى ثالث، مصطلحات التداولية في اللغة العربية: 21.

(15) أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003م: 41.

(16) الحريص، ناصر بن فرحان، دور المعنى الدلالي التداولي في تأويل الخطاب النحوي، مجلة اللسانيات العربية، العدد 11، 2020م: 59 بتصرف.

المبحث الأول: مفاهيم التداولية في الدرس اللساني

يُعَدُّ الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس أول من ميَّز التداولية في معرض دارسته للسميائية (semiotic)، حيث جعلها القسم الثالث بعد أن قسَّم السيميائية إلى ثلاثة أقسام كما مرَّ سابقاً⁽¹⁷⁾، وهي بهذا تُعَدُّ إحدى الدراسات التابعة للسميائية وتُفَقِّ تقسيم تشارلز موريس، إلَّا أنَّها تطورت فيما بعد، فأصبحت تعني بالمفاهيم الأساسية، كنظرية الأفعال الكلامية (speech act theory) والقصدية (Intentionality) ونظرية الملاءمة (Relevance) والإشارات (Deixis) وضمنيات القول (Implicature) ويندرج تحت ضمنيات القول مفهوم الافتراض المسبق (Presupposition) والاستلزام الحوارية (conversational implicature)⁽¹⁸⁾.

وسوف تقتصر دراستنا على نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن ومن تبعه، ونظرية الاستلزام الحوارية عند غرايس؛ نظرًا لأهميتهما في المناظرات والمسائل، وأيضًا لدخول بعض المفاهيم ضمنًا في مباحثهما كالقصدية والملاءمة والمعاني المضمرّة، ومبدأ التأدب.

أ. نظرية الأفعال الكلامية:

تعدُّ محاضرات الفيلسوف جون أوستن في كتابه (كيف ننجز الأشياء بالكلمات) البذرة الأساس التي انبثقت منها الدراسات التداولية، وقد شاع عند الدراسين تسميتها بـ (نظرية الأفعال الكلامية)⁽¹⁹⁾، وقد ترجمت المحاضرات أكثر من ترجمة، وخلص فيها أوستن إلى تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي⁽²⁰⁾:

1. فعل القول (actelocutionnair)، أو النطق بالجمل، ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء صوتي ونحوي سليم، ومثاله: السماء تمطر، فعل القول هو: بناء الجملة الخبرية والنطق بها.
2. الفعل الإنجازي (acteillocutionnair)، أو الفعل الذي يُنجز من خلال قول شيء ما، كالوعد أو الأمر والتحذير والاحتجاج.

الفعل التأثيري (acteprelocutionnair)، أو الفعل الذي تُنجزه من جرّاء قول شيء ما، كإرغام المخاطب على الاعتراف بجهله، أو حمله على فعل شيء ما. ويتجهها بعضهم إلى فعل كلام، وقوّة فعل الكلام، ولازم فعل الكلام، كعبء القادر قيني⁽²¹⁾. ومن المترجمين من سَمَّاهُ تصرُّفات القول، فقَسَّمَهَا إلى ثلاث فئات: تصرُّف إفصاح، وهو الإدلاء بجملة معينة ذات دلالة وإرجاع مُعَيَّنَيْن، وتصرُّفات إفصاح تعبيرية، كالإخبار وإصدار الأوامر والتحذيرات، وتصرُّفات إفصاح إنجازي، وهي ما تُحدثه أو تُحقِّقه بقولنا: شيئًا ما، كافتناع الآخر أو قبوله بأمر ما، أو ارتداعه عنه⁽²²⁾.

ب. الاستلزام الحوارية (conversational implicature)

وجّه الفيلسوف البريطاني غرايس محاضراته التي نشرها بعنوان: (المنطق والمحادثة) دراسة اللغة باتجاه العلوم المعرفية، حيث أدرج في عملية تأويل الجمل مفهومين جوهريين: هما الحالة الذهنية أي مقاصد المتخاطبين لحظة التواصل، والاستدلال، أي: الاستنباط الذي يستطيع المتخاطبون القيام به، كما ميَّز بين الجملة والمفوض، فالجملة سلسلة من الكلمات التي يمكن التلفُّظ بها في ملابسات مختلفة، ولا تتغيَّر بتغيّر الملابس، وتُعدُّ من دراسة اللسانيات، بينما المفوض هو نتيجة التلفُّظ بجملة معينة (أي النطق بها)، وهذه النتيجة تتغيَّر بتغيّر الملابس التي نطقت بها. ودراسة المفوض هي غرض التداولية⁽²³⁾.

ومن هذا المنطلق فرَّق غرايس بين الدلالة الطبيعية والدلالة غير الطبيعية، والفرق بينهما يتمثل في كون الكلمات في الدلالة الطبيعية تدلُّ على ما وُضعت له في أصل اللغة، أي أنَّها تُشير إلى الدلالة المصرَّح بها دون الحاجة إلى تأويل المفوض، إلَّا أنَّ عبارة عن المحتوى القضيوي للجملة في قوِّتها الإنجازية الحرفية، وهو المعنى اللغوي المباشر الذي يفهم مباشرة من دلالة الكلمات، والذي يتبادر إلى ذهن دون الرجوع إلى مقاصد المتكلم، مثال ذلك: (الدَّخَانُ علامة على وجود النار)، وهذا بخلاف الدلالة غير الطبيعية التي تعتمد في فهمها على قصد المتكلم ونواياه، وسياق الكلام وقرائنه⁽²⁴⁾، وعلى هذا الأساس انبثق مفهوم الاستلزام الحوارية الذي يقصد به: «كلُّ ما يستنتج من قول ما -علاوة على النسبة الخارجية التي تُشير إليها- بالاعتماد على أصول التخاطب وليس بالرجوع إلى المعاني الوضعية أو الاستنتاجات المنطقية»⁽²⁵⁾. أو هو المعنى التابع للدلالة الأصلية، أو ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلاً مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر⁽²⁶⁾.

وقد ميَّز غرايس بين نمطين من الاستلزام الحوارية: الاستلزام العرفي، ويتمثل في المعاني الاصطلاحية الصريحة التي تلازم الجملة وتدلُّ عليها الألفاظ، ولا يؤدِّي السياق وظروف المقام أيَّ دورٍ في تأويل هذا النمط من المفوضات. وقد أطلق عليه غريس الاستلزام المغمم⁽²⁷⁾. واستلزام لا عرفي أو استلزام حوارية، وهو ما يتمُّ تبليغه السامع بوسائل حوارية تستلزم بأن يقوم المخاطب بعملية استدلال تنشأ من العلاقة بين المفوض وبعض العناصر المرتبطة بالسياق وبالملابسات الخاصّة بمقام التواصل، فهو يعادل بهذا المفهوم أنموذج سيرل في الأفعال اللغوية غير المباشرة أو غير العرفية. وقد أطلق عليه غرايس الاستلزام الحوارية الخاص⁽²⁸⁾.

ومن الأمثلة ما يطرحه أحد الأستاذين على الآخر:

الأستاذ (أ): هل الطالب (ج) مستعدّ لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟
الأستاذ (ب): إنَّ الطالب لاعب كرة ممتاز.

فالملاحظ أنَّ إجابة الأستاذ (ب) تدلُّ على معنيين اثنين في الوقت نفسه، أحدهما حرفي عُرفي معجمي، وهو أنَّ الطالب من لاعبي الكرة الممتازين، والآخر حوارية، والمراد هنا هو المستلزم الحوارية/ وهو أنَّ الطالب غير مستعدّ لمتابعة

(17) محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 9 والحاج موسى ثالث، مصطلحات التداولية في اللغة العربية: 21.

(18) الحاج موسى ثالث، مصطلحات التداولية في اللغة العربية: 26.

(19) جون لانغشو أوستن، الفعل بالكلمات، تحقيق: جيمس أوبي أورمسن وما رينا سيبسا، ترجمة طلال وهبة، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المامة، ط1، 2019م: 7: 23.

(20) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، ترجمة: د. علي يوسف أسعد، صفحة سبعة، السعودية، ط1، 2022م: 92: 93، وجواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، 90، ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، دار طليعة، بيروت، ط1: 2005م: 41: 42.

(21) جون لا نكشو أوستن، نظرية الأفعال العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قيني، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008م: 9: 123.

(22) جون لانغشو أوستن، الفعل بالكلمات 15: 16: 149.

(23) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 92: 93.

(24) جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها: 99: 100.

(25) محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والخطاب، 48.

(26) العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، الدار العربية للعلوم، ط1، 2011: 18 الحاشية.

(27) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 95: 96.

(28) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 97: 98.

دراسته⁽²⁹⁾. ويتضح الاستلزام الحوارى في جملة:

. الطقس باردٌ هنا.

إذا أراد المتكلم أن يقوم المخاطب بإغلاق النافذة، فإنَّ الاستلزام الحوارى الخاص يكون «أغلق النافذة».

ويفترض غرايس أنَّ فهم الملفوظات وتأويلها لا ينطلق من معنى الجملة والسياق، سواءً اللساني وغير اللساني، بل ينطلق من معطيات معرفية مشتركة ومبادئ ليتحقق الغرض من التواصل ويتحقق الفهم، وهو ما أطلق عليه مبدأ التعاون (cooperative principle)، حيث تتعاون الأطراف فيما بينها لتحقيق المطلوب، بمعنى أنه «يوجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه»⁽³⁰⁾، وقد وضع له ضوابط وقواعد، هي⁽³¹⁾:

. الكم، ويقصد بها إفادة المخاطب وفق القدر المطلوب دون مجاوزة له.

. الكيف: ويقصد بها الصدق في المعلومات، وألا تقول ما تعلم خطأه أو ما ليس لك عليه دليل.

. الملاءمة: ويقصد بها مناسبة الكلام لسياق الحال، وعدم الانزلاق إلى مقاصد أخرى مخالفة للخطاب.

. الجهة: ويقصد بها الوضوح في الكلام، والابتعاد عن اللبس والزلل وترتيب الكلام، والإيجاز غير المخل، وبعبارة أخرى يمكن أن نقول: أن يطابق الكلام مقتضى الحال.

ومع أهمية هذه القواعد التي اقترحها غرايس إلا أنها قد تُخترق أو يخرج عليها، وتظل عملية التواصل سليمة، فقد ذهب غرايس إلى «أنَّ عدم مراعاة إحدى هذه المسلمات الحوارية لا يؤدي بالضرورة إلى إخفاق التواصل. فالحالة التي يتم فيها خرق إحدى القواعد لتسهيل التفاهم بين المشاركين يحددها غرايس بوصفها استثماراً (exploitation) يقوم به المتكلم»⁽³²⁾.

قاعدة التأديب، لكي تكتمل قواعد غرايس السابقة في تحقيق مبدأ التعاون أضافت إليها الباحثة روبن لأكوف مبدأ التأديب، مؤكدة على أن نجاح الحوار لدى المتخاطبين يأتي عند التزامهم بقدر كبير من الأدب، والبعد عن العدوانية، وينبغي على قاعدتين، هما⁽³³⁾:

1. كن واضحاً

2. كن مؤدباً

وقد تطور مبدأ التأديب اللغوي فيما بعد حتى أصبح نظرية قائمة بنفسها، تتضمن مفاهيم وإستراتيجيات لغوية للمحافظة على وجهي المخاطب والمتكلم

(29) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: 33.

(30) العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارى في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: 98.

(31) عز الدين مجدوب، إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النص الثامن من القرن العشرين، مختارات معربة بإشراف الدكتور وتنسيق د. عز الدين مجدوب ترجمة مجموعة من الأساتذة الباحثين، الجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ط1، قرطاج، 2012م: 2؛ 619 والعياشي، أدراوي، الاستلزام الحوارى في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: 99؛ 100، ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، 33: 34، ومقدمة في علمي الدلالة والخطاب: 49، وجين إتشسن، اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، ترجمة، عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2020م: 213.

(32) مارتين براكويس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة: 113.

(33) جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها: 107.

أثناء عملية التواصل اللغوي، كما فعل العالمان بروان ولنفسن في كتابهما الشهير (نظرية التأديب اللغوي)، ومن جملة هذه الإستراتيجيات تجنب الأفعال الطلبية المباشرة قدر الإمكان، والأفعال الدالة على التهديدات والتحذيرات، والأفعال الدالة على الاستنقص والسخرية والتهكم⁽³⁴⁾.

المبحث الثاني: الاستلزام الحوارى ونظرية الأفعال الكلامية في التراث النحوي

لم تخلُ كتب النحويين من إشارات وتنبهات ذات صلة بنظرية الاستلزام الحوارى والأفعال الكلامية، خاصةً أنَّ مسائل النحو ومباحثه قائمة على المتكلم والمخاطب، وهما قطبا الدرس التداولي، فقد عُتوا بمقاصد المتكلم وأغراضه ونواياه، وعُتوا بالمخاطب وأحواله، كتتحقيق مبدأ الفائدة والابتعاد عن مواضع اللبس والزلل والخطأ، كما عُتوا أيضاً بمخاض الكلام التي تلتقي مع نظرية الأفعال الكلامية، كحديثهم عن الجمل الطلبية والإنشائية، وخروجها عن أوضاعها إلى أوضاع أخرى، كخروج الخبرية إلى الإنشائية والعكس.

والمتبّع للنحويين الخالفين لسيبويه يجد أنهم يؤكّدون على أنَّ اللغة قائمة على الأغراض والمقاصد واستنباط المعاني، فهذا ابن جني يُعرّف اللغة بأنها «أصوات يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم»⁽³⁵⁾، ويؤكد على التزام النحويين بهذا المنهج بقوله: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وفُصُوْدهم آمين»⁽³⁶⁾. وهذا عبد القاهر الجرجاني يرجع مدار أمر النظم إلى الأغراض والمقاصد بقوله: «وإذ قد عرفت أنَّ مدار النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه؛ فاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها [...] ولكن تعرّض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكلام، ثمَّ بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض»⁽³⁷⁾، ويقول في موضع آخر: «وقد أجمع العلماء على أنَّ العلم بمقاصد الناس في محاورهم علْمٌ ضرورة، ومن ذهب مذهباً يقتضي ألا يكون (الخبر) معنى في نفس المتكلم»⁽³⁸⁾. ولم يكتف العلماء بتفسير الكلام وفق أغراضه ومقاصده فيما يحكى لهم أو يروى، بل نبّهوا إلى جانب مهمٍّ من مهام القضايا التداولية، وهو الجانب المتمثّل في المشاهدة والحضور لما يروى ويحكى عند التخاطب والتحاو، يقول ابن جني: «فليت شعري، إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمر والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرضي دلّته عليه إشارة لا عبارة، لكان عند نفسه، وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متهم الرأي والنحيزة والعقل»⁽³⁹⁾.

وكلُّ هذا حتى يراعي المتكلم السامع، ولا يترتب على فهمه خطأ نحوي أو لئس

(34) بنيلوبي بروان وستيفن لنفسن، نظرية التأديب اللغوي، بعض الكليات في استعمال اللغة، ترجمة. هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار كوز، عمان، ط1، 2023م: 164؛ 165.

(35) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1913م: 1؛ 33.

(36) ابن جني، الخصائص، 1: 308..

(37) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاکر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م: 87.

(38) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 530.

(39) ابن جني، الخصائص، 1: 248.

واجبة، وكما أنَّ الأمر والنهي غير واجبين»⁽⁴⁶⁾. وقد جاءت مباحث نظرية الأفعال الكلامية عند النحويين الخالفين لسيبويه عندما ميَّزوا بين معاني الجمل والأساليب، كقول ابن السراج عن الخبر: «وبالخبر يقع التصديق والتكذيب»⁽⁴⁷⁾. وقول ابن جني: «أما قوله: سلامٌ عليك، وويلٌ له، وأنت في حجرٍ لا فيك، فإنه جاز؛ لأنه ليس في المعنى خبراً، إنما هو دعاء ومسألة»⁽⁴⁸⁾. وقد تحدث المتأخرون بصورة جلية عن أنواع الجمل من حيث الخبر والإنشاء، يقول ابن عصفور: «وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسم في هذا المعنى»⁽⁴⁹⁾. وجاء عن ابن الحاجب في آماله: «الكلام ينقسم إلى الجملة الإنشائية وإلى الجملة الخبرية. فالخبرية كل جملة عن مُتعلِّق علمٍ تحقيقاً أو تقديرًا، والإنشائية: كل جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلُّق العلم به، وبيانه أنَّك إذا قام بنفسك طلب الماء من زيد، وعلمت حصول ذلك الطلب، فإذا قصدت التعبير عن الطلب باعتبار تعلُّق العلم به قلت: طلبت من زيد ماءً، فإن قصدت التعبير عن نفس الطلب من غير نظرٍ إلى تعلُّق العلم به قلت: استقي. وكذلك التقدير في جميع معاني الإنشاء كالاستفهام والتمني والتخصيص والنداء، وأما تبَيُّن الخبر باحتمال الصدق والكذب فغير مستقيم؛ لأنه فرع عقليته، فلا يستقيم أن يجعل مُعرِّفًا لئلا يؤدي إلى الدور»⁽⁵⁰⁾. ويؤكد هذا الفرق أيضًا بقوله: «الفرق بين الإنشاء والخبر أنَّ كلَّ كلامٍ في النفس على وفق العلم أو الحسبان فهو الخبر، وكلُّ كلامٍ في النفس غيَّر عنه لا باعتبار تعلُّق الحسبان هو المعني بالإنشاء»⁽⁵¹⁾. ويقول الرضي: «وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدها معيَّنًا في الوضع سواء كان الإنشاء العارض لازماً كما في (عسى) أو غير لازم كما في: (بعث واشترئ)»⁽⁵²⁾. ويوسع الرضي مفهوم الإنشاء، ليشمل معاني الجمل الخبرية بقوله: «وقولنا: أو في الأصل؛ ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: بعث، وأنت حرٌّ، وفي الطلي نحو: هل أنت قائم؟ ولينك ولعلك قائم. وكذا نحو: اضرب؛ لأنه مأخوذ من (تضرب) بالاتِّفاق، وقياسه لتضرب، بزيادة حرف الطلب»⁽⁵³⁾.

المبحث الثالث: مظاهر التداولية في المناظرات والمسائل النحوية

أ. المظهر الأول: مظهر الاستلزام الحواري

لقد تجلَّت مظاهر الاستلزام الحواري عند غرايس في كثيرٍ من المسائل والمناظرات، ويمكن أن نلخصها في المبادئ الآتية:

(46) سيبويه، الكتاب، 1: 145. وقد عقد باباً للحديث عن الجمل الإنشائية الأخرى، كالنداء والندبة، الكتاب، 2: 182، وكذلك تحدث عن خروج مصادر الأفعال إلى معانٍ إنشائية، كالنداء والنهي، الكتاب، 1: 312، و 3: 105، 106، وكذلك حديثه عن الصيغ التي تدل على الفخر بقوله: «وقد تقول هو عبد الله وأنا عبد الله فاحراً أو موعداً، أي: إغرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني، ثم يُفسَّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبليغه فيقول: أنا عبد الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً... [أو تُنزل المخاطب منزلة من يجهل فحراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه].» الكتاب، 2: 80.

(47) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 3، 1996م: 1: 62.

(48) ابن جني، الخصائص، 1: 318.

(49) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م: 1: 349.

(50) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسين حمودي، مكتبة النهضة المصرية، بيروت، 1985م: 4: 80.

(51) ابن الحاجب، الأمالي النحوية، 4: 46.

(52) الرضي، شرح الكافية، تحقيق: د. حسن الحفظي، طباعة عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 1، الرياض، 1993م: 1: 25.

(53) الرضي، شرح الكافية، 1: 17.

في القاعدة النحوية، يقول السيبوتي ناقلاً عن البطليوسي أبي محمد بن السيد: «صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء، وهو في المعنى مسندٌ إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة»⁽⁴⁰⁾. ولا تحقِّق هذه الصناعة النحوية إلا من خلال الاستعمال؛ لأنَّ: «النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم»⁽⁴¹⁾، فقول ابن جني: (يعبَّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم) إشارةٌ منه إلى الجانب النفعي من اللغة، وقولُه: (ولمعانيهم وقصودهم آمين)، وقولُ الجرجاني: (تعرض بسبب المعاني والأغراض)، و(مقاصد الناس) إشارةٌ منهما إلى مبدأ القصدية الذي قامت عليه مباحث التداوليات في التخاطب والحوار، وقولُ السيبوتي: (فهم السامع المراد)، و(علم المخاطب غرض المتكلم)، وقولُه: (وكانت الفائدة) يلتقي مع مبدأ التعاون في الاستلزام الحواري بين المتكلم والمخاطب الذي يرى أنَّ الفائدة تكمن بالتعاون إذا فهم المتكلم مراد المخاطب وغرضه، والذي يُسمَّى في الدرس التداولي بالملاءمة. وقد ذهب ابن خلدون -وهو العالم الاجتماعي- إلى أنَّ اللغة فعلٌ لسانيٌّ يُمارَس تأمينا للتواصل والاتصال، ويحصل عند حصول الملكة اللغوية التي تأتي عن طريق ممارسة كلام العرب قائلاً: «اعلم أنَّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئٌ عن القصد بإفادة الكلام»⁽⁴²⁾.

وأما ما يتَّصل بالأفعال الكلامية فقد تحدَّث عنها النحويون بصورة جلية ظهرت في مواضع متفرقة من مؤلفاتهم، وأول ما يطالعنا ذلك حديث إمام النحاة سيبويه عن وقوع الجملة الإنشائية خبراً عن المبتدأ في باب الاشتغال، حيث نفى سيبويه أن تكون الجملة الإنشائية خبراً عن المبتدأ لعدم استقامة الكلام بقوله: «فإذا قلت: زيدٌ فاضربه؛ لم يستقم أن تحمله على الابتداء»⁽⁴³⁾. ووجه المسألة على تقدير محذوف، فيصبح من عطف الجمل بقوله: «وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأٍ مظهرٍ أو مضمَرٍ. فأما المظهر فتقولك: هذا زيدٌ فاضربه، وإن شئت لم تُظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته»⁽⁴⁴⁾. وقد تنبَّه سيبويه إلى خروج صيغ الأفعال إلى معنى الكلام الإنشائي، كالنداء عندما يأتي بلفظ الماضي، كقوله: «واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي. أي أهما لا يقعان خبراً. وإنما قيل (دعاء) لأنه استعظم أنَّ يقال: أمرٌ ونهيٌ، وذلك قولك: اللهم زيدا فاغفر ذنبه [...] وتقول: زيدا قطع الله يده»⁽⁴⁵⁾. ويظهر لي أنَّ سيبويه يحمل الكلام الإنشائي على مستوى غير الواجب، فقد صنَّف الكلام إلى واجب وغير واجب، فجعل الإنشائي ضمن الكلام غير الواجب، كالأمر والنهي والاستفهام وحروف النفي والجزاء بقوله: «هذا بابٌ حروفٍ أُجريت مجرى حروف الاستفهام، وحروف الأمر والنهي، وهي حروف النفي، شبهوها بحروف الاستفهام، حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل؛ لأنَّه غير واجبات، كما أنَّ الألف وحروف الجزاء غير

(40) السيبوتي، الأشياء والنظائر في النحو، 3: 172، 173.

(41) السيبوتي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتاب العلمية، ط 1، بيروت، 1998م: 14.

(42) ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط 1، 2004م: 700.

(43) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1: 138.

(44) سيبويه، الكتاب، 1: 138.

(45) سيبويه، الكتاب، 1: 142.

1. مبدأ التلفظ

قامت نظرية غرايس في الاستلزام الحواري على مبدأ عام تُنسب إليه التداوئية العليا⁽⁵⁴⁾، هو مبدأ (التلفظ)، ويقصد به مخاطبة السامع وجهًا لوجه؛ لأنَّ المناظر يحتاج إلى كلام مسموع حاضر يستند إليه في إثبات رأيه ونقض رأي منظره. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في مجلس أبي عمرو بن العلاء عندما سأله عيسى بن عمر الثقفي قائلًا: «بلغني أنَّك تُجيز: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، فقال له أبو عمرو: هيهات، نمت وأدج الناس»⁽⁵⁵⁾. ثمَّ طلب أبو عمرو بن العلاء من أبي محمد اليزيدي وخلف الأحمر أن يذهبوا إلى أبي مَهْدِيَّة فيلقنناه الرفع فإنَّه لا يرفع، ويذهبوا إلى المنتجع التميمي فيلقنناه النصب فإنَّه لا ينصب، قال أبو محمد اليزيدي: «فمضينا إلى أبي مَهْدِيَّة فوجدناه قائمًا يصلي، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال: ما خطبكما؟ فقلت له: جنناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، فقال: هاتيه، فقلنا: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال: أتأمرني بالكذب على كبر سني؟ فأين الزعفران وأين الجادي وأين بنتُ الإبل الصادرة؟ فقال له خلف الأحمر: (ليس الشراب إلا العسل) قال: فما تصنع سؤدان هجر ما لم غير هذا التمر، فلما رأيت ذلك قلت له: كيف تقول: ليس مِلَاكُ الأمر إلا طاعة الله والعمل بها؟ فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس مِلَاكُ الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، ونصب، فلقناه الرفع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه، ثمَّ جننا إلى المنتجع فقلنا له: كيف تقول: (ليس الطيب إلا المسك) ونصبنا؟ فقال: (ليس الطيب إلا المسك) ورفع، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب»⁽⁵⁶⁾.

في النص السابق يظهر جليًا عناية النحويين بمبدأ التلفظ للحكم على التراكيب النحوية بالجواز أو الرفض، وهذا الحكم يستند إلى مصدر موثوق يلجؤون إليه قائم على المواجهة والمشافهة، والاستيضاح ومشاهدة الأحوال التي تتطلبها نظرية الاستلزام الحواري؛ لأنَّ كثيرًا من المعاني لا تتضح إلَّا من خلال الحال المشاهدة، إذ لا يُكتفى بالسمع وحده بل لا بُدَّ من المشاهدة، حتى يندفع الشك ويتحقق الغرض، وهذا ما أكده ابن جني بقوله: «إنَّ الإنسان إذا عناه أفرَّ فأراد أن يخاطب به صاحبه، ويُنعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرتي وجهك، أقبل عليَّ أحذِّثك، أما أنت حاضر يا هناء، فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع بحديثه أو يأمره أو ينهيه أو نحو ذلك، ولو كان استماع الأذن مغنيًا عن مقابلة العين مجزئًا عنه لما تكلف القائل ولا تكلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه»⁽⁵⁷⁾. وقد تحقَّق مبدأ التلفظ في الاستلزام الحواري الذي دار بين اليزيدي وصاحبه مع الأعرابيين أبي المهدية والمنتجع، بعد قيامهما بتلقينهما الرفع والنصب، والاستماع إليهما، ومجاهدتهما باستدراجهما بنماذج لغوية مختلفة، بغية التحقق والتثبت من ملفوظهما في جواز الوجهين، أو بالأحرى ممَّا جَوَّزه أبو عمرو بن العلاء وهو الرفع، حيث حاول اليزيدي وخلف الأحمر تلقين الأعرابي المنتجع التميمي النصب فأبى إلَّا الرفع⁽⁵⁸⁾.

2. مبدأ الملازمة

ويقصد بها مناسبة الكلام لسياق الحال ومراعاة أحوال المخاطبين، وعدم الانزلاق إلى مقاصد أخرى مخالفة لمراد الخطاب.

كان أصحاب المسائل والمناظرات يراعون في مسائلهم ومناظراتهم أحوال المخاطبين، وهو ما يُفرضي بهم إلى الاهتمام بالعلاقة القائمة بين المتخاطبين والتعرُّف على أشكال تواصلهم وتفاعلهم، ويستدعي أيضًا ضرورة الاهتمام بجميع المعطيات اللغوية أثناء عملية التلقظ، حيث تتضافر الدلالات اللغوية وغير اللغوية في فهم محتوى الخطاب وفك شفرته وتوجيه المتخاطبين نحو فكرة الفهم والإفهام؛ لأنَّ الخطابات تتفاوت في مقاماتها، يقول الجاربردي في إحدى مناظراته: «هذا مع أنَّ مقامات الكلام متفاوتة، فإنَّ مقام الإيجاز يُبين مقام الإطناب والمساواة، وخطاب الذكي يبين خطاب الغبي»⁽⁵⁹⁾. ومن الأمثلة على ذلك قول الجاربردي: «إنَّ من شرط ارتفاع شأن الكلام في البلاغة صدوره من بليغ عالم بجهة البلاغة، بطرُق حُسن الكلام، وأن يكون السامع مُتَعَقِّدًا أنَّ المتكلم قصَدَ هذا في تركيبه عن علم منه، لا أنَّه وقع اتِّفَاقًا بلا شعور منه، فإنَّه إذا أساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربما نسبته في تركيبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة، وممَّا يشهد لذلك ما نقله صاحب المفتاح عن عليّ. رضي الله عنه. أنَّه كان يُشَيِّع جنازة، فقال له قائل: مَنْ المتوفَّى؟ بلفظ اسم الفاعل سائلًا عن المتوفَّى، فلم يقل: فلان، بل قال: الله تعالى، ردًّا لكلامه عليه بخطأ أو مُنَبِّهًا له بذلك، على أنَّه كان يجب أن يقول: من المتوفَّى بلفظ اسم المفعول»⁽⁶⁰⁾.

فهذا النصُّ يوضِّح عدم ملائمة السؤال بكسر الفاء. في (المتوفَّى) لمقتضى الحال، بل إنَّه لا يتوافق مع قصد المتكلم وغرضه المتبادر إلى الذهن عندما لفظها بالكسر بلا شعور، فجاء الردُّ عليه بما لا يتوقعه، تنبيهًا له ورَّعًا توبيخًا له؛ لأنَّ سؤاله لا يتوافق ولا يتلاءم مع مناسبة الموقف، وهي تشييع الجنازة.

3. مبدأ الكم

ويقصد به إفادة المخاطب وفق القدر المطلوب دون مجاوزة له.

من أهمِّ القضايا النحوية القائمة على مبدأ الكم الفائدة في الكلام أو السكوت عندها، التي قامت عليها فكرة الإسناد، كقول سيبويه: «ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبدُ الله حسنُ السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله»⁽⁶¹⁾. فصَحَّ الكلام وأصبح مستقيمًا؛ لأنَّ الفائدة حصلت واستغنى الكلام عن الزيادة، وهي القدر المطلوب الذي يحتاجه السامع، والذي يتوافق مع قاعدة الكم عند غرايس.

ومن الشواهد التي وردت عند أصحاب المناظرات ما حكاها البطلانيُّ أبو محمد بن السيد مسألةً جمعت بينه وبين أهل الأدب في قول كثير:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَمَا تَذَرِي بِذَاكَ الْقَصَائِرِ

عَيْنُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرَدْ قِصَارَ الْخَطَا، شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرِ

حيث ذكر أنَّ أحدهم أجاز أن يكون (البحائر) مبتدأ، ومنع الوجه الآخر، وهو أن يكون (شرُّ الناس) مبتدأ و(البحائر) خبرًا عنه، وذهب البطلانيُّ مستدلًّا على صحَّة جواز كون شرُّ الناس مبتدأً والبحائر خبرًا عنه بجملة من الأدلة، كان

(54) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدجمة: 92: 93.

(55) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: 3: 51.

(56) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: 3: 51-53.

(57) ابن جني، الخصائص، 1: 246: 247.

(58) جرت العادة عند النحويين في المناظرات النحوية والمسائل استنطاق الأعراب والاستماع إليهم، وعدهم هذا السماع مصدرًا في الفصل والحكم بين المناظرين، ومن ذلك المناظرة الشهيرة بين سيبويه والكسائي في المسألة التي عرفت بالزبونية، حين حكم فيها الأعراب للكسائي. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: 3: 29: 32.

(59) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 606.

(60) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 613-612.

(61) سيبويه، الكتاب، 2: 88.

6. مبدأ التأدب في الحوار

1. الخروج عن مبدأ التأدب بالانتقاص والسخرية والتهكم

أضيف هذا المبدأ إلى قواعد غرايس، كما أشرنا سابقاً، وهو أن يحترم المحاور أو السائل آراء غيره، ويتجنب الخروج عن هذا المبدأ بالانتقاص أو السخرية، وقد جاء الحث عليه مباشرة في المناظرات، كقول العضد في أحد أجوبته على المسائل: «السادس: قد أوجب الشرع رد التحية والسلام، ونَدَبَ إلى التلطف في الكلام، فمن يؤفك فقد اقترف الإثم، واستحقَّ الذمَّ، وأساء الأدب، وتجنَّب الأَمَمَ (القَصْد)، وأشعر بأنه ليس له من الخلق خلاق، ولم يرزق متابعة من بعث لتتميم مكارم الأخلاق»⁽⁶⁸⁾. ومنه أيضاً قوله: «ولئن سلَّمنا الحَصْر فلم لا يجوز أن يتجاهل السائل تأدباً واعتزافاً بالقصور، وتجنُّباً عن التيه، والغرور؟!»⁽⁶⁹⁾.

2. الخروج عن مبدأ التأدب بتنزيل المخاطب غير العارف منزلة العارف في الكلام.

من مظاهر الخروج عن مبدأ التأدب التي جاءت في مناظرات النحويين تنزيل المخاطب منزلة غير العارف استخفافاً به، ومن ذلك ما جاء عن الماضي في مجلس جمعه مع ابن السكيت، إذ يقول: «جمعني وابن السكيت بعض المجالس، فقال لي بعض من حضر: سلَّه عن مسألة، وكان بيني وبين ابن السكيت ودٌّ، فكرهت أن أجهِّمه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو، فلما ألحَّ عليَّ قلت له: ما تقول في وزن (نَكْتَل) من الفعل ولم جزمه؟ فقال: وزنه: نفعِل، وجزمه: لأنَّه جواب الأمر، فقلت: فما ماضيه؟ ففكَّر وتَشَوَّر، فاستحييت له، فلما خرجنا قال لي: ويحك! ما حفظت الودَّ، خجلتني بين الجماعة، فقلت: والله ما أعرف في القرآن أسهل منها»⁽⁷⁰⁾.

ب. المظهر الثاني: مظاهر الكشف عن المعاني المضمرة من خلال نظرية الاستلزام الحواري

من مظاهر الاحتكام إلى مقاصد المتكلم وأغراضه عند غرايس العلم بمقاصد صاحب النص، والبحث عن المعاني المخبوءة في نفسه، ويتجلى هذا بما يُعرف في نظرية الاستلزام الحواري بالمعاني المضمرة المستنبطة من خلال عمليات الاستدلال الذهنية التي يقوم بها المخاطب. فالأقوال المضمرة تمثِّل في «نظرية (سربر) و(يلسون) المعرفية النتائج المستلزمة أو الاستلزامات السياقية التي يتعيَّن على المخاطب استنباطها من إفصاحات الملفوظ واستلزاماته»⁽⁷¹⁾. وتشكل هذه الأنساق المضمرة رافداً معرفياً يدعم نظرية الاستلزام الحواري، وتتجلى في الأنساق اللغوية التالية:

1. خروج الكلمات عن دلالتها الطبيعية

يعدّ خروج الكلمات عن معانيها الطبيعية والبحث عن معانيها المضمرة التي تتسع لها ضرباً من النسق المضمر، والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة، فمنها على سبيل المثال: ما جاء في مجلس الرشيد عندما سأل الرشيد الأصمعي والكسائي عن بيت الراعي:

قَتَلُوا ابْنَ عَقَانَ الْخَلِيفَةَ حُرُومًا وَدَعَا فَلَمَّ أَر مِثْلَهُ مَحْذُولًا

فقال الكسائي: كان قد أحرم بالحج، فضحك الأصمعي وتهاوت، فقال الرشيد ما عندك؟ فقال: والله ما أحرم بالحج، ولا أراد أيضاً أنَّهُ دخل في شهر حرام، كما يقال أشهر وأحرم [...] وأصرَّ الكسائي على هذا المعنى، وطلب منه أن

من أهمها وجود الفائدة واكتفاء علم المخاطب بالمعنى⁽⁶²⁾. فقد ذكر أنَّ النحويين قالوا: إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم، وأيتهما شئت الخبر، فنقول (كان زيدٌ أخاك) و(كان أخوك زيداً) و(الفاسق شرُّ الناس) و(شرُّ الناس الفاسق)، والفائدة في كلا الحالين واحدة⁽⁶³⁾. وهذا ما جاء عن سيبويه في كتابه والخالفين له من النحويين، وقد قدَّم ابن السراج هذه الفكرة التي تستند إلى مبدأ الفائدة بمنحى تداولي يتركز على العلاقة بين المتكلم والمخاطب، بقوله: «وهذا أي زيد أخوك. ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، ويعلم أنَّ له أخاً، ولا يدري أنَّه زيد هذا، فتقول له أنت: زيدٌ أخوك، أي: زيدٌ هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفادته المخاطب، فمضى كان الخبر عن المعرفة معرفة، فإثماً الفائدة في مجموعهما، فإثماً أن يكون يعرفهما مجتمعين وإنَّ هذا هذا؛ فذا كلام لا فائدة فيه»⁽⁶⁴⁾.

4. مبدأ الكيف، ويُقصد به الصدق في المعلومات، وألاً تقول ما تعلم خطأه أو ما ليس لك عليه دليل.

كان النحويون يتحرون الصدق في مناظراتهم ومسائلهم، ويطالبون من يخالفهم بإيراد الحجج والبراهين والأدلة، كالاستشهاد بالشعر والرواية أو صحة النقل من الثقات، ومن الأمثلة على ذلك قول الزجاجي في مسألة جرت بينه وبين أبي بكر الأنباري في المصدر «قلت له: ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة؟ فقال: المصدر: المكان الذي يُصدر عنه، كقولنا: مصدر الإبل وما أشبهه، ثم تقول: مصدر الأمر والرأي تشبيهاً، والمصدر أيضاً هو الذي يسميه النحويون مصدراً، كقولنا: ضَرَبَ زيدٌ ضَرْباً ومضرباً، وقام قياماً ومقاماً وما أشبه ذلك، والمفعَّل يكون مكاناً ومصدراً، قلت له: فإذا كان كذلك، فلم زعم الفراء أنَّ المصدر عن الفعل...»⁽⁶⁵⁾. ثم شرع ابن الأنباري يبيحه بأجوبة من السماع والنقل، فقال الزجاجي معقِّباً على أحدها: «فهل تعرف أنت في كلامهم مفعلاً بمعنى مفعَّل معدولاً عنه، فيكون مصدراً ملحقاً به؟ هل تعرف في كلامهم أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره، أو رواية، أو قياساً يعمل عليه؟ فقال: إن أصحابنا يقولون: المصدر جاء بمعنى مفعَّل شاذاً لا يقاس عليه، إنما هو اختصاص غير مقيس عليه، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة، قلت: أما إذا صاروا إلى باب الشهوات والدعاوي بغير برهان، فالكلام بيننا ساقط، فأما الشواذ فإثماً يقبل ما نقلته النقلة، وسمع منها في شعر أو شاهد كلام، لا ما يدعيه المدَّعون قياساً»⁽⁶⁶⁾.

5. مبدأ الجهة، ويُقصد بها الوضوح في الكلام، والابتعاد عن اللبس والزلزل وترتيب الكلام، والإيجاز غير المخل، وبعبارة أخرى يمكن أن نقول: أن يطابق الكلام مقتضى الحال.

حرص العلماء على توضيح المعنى الذي يتوافق مع التوجيه النحوي، ويدفع اللبس، حتى لا يقع في ذهن السائل إشكال في فهم المعنى، ومن ذلك ما وجَّه به أبو نزار الملقَّب بملك النحاة عندما سُئل عن رفع (غير) في قول الشاعر:

غَيْرٌ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فأجاب بأنَّ «(غير) مرفوع على الابتداء؛ لأنَّ الكلام قد تمَّ، وحصول الفائدة مسدَّ الخير، ولا خير في اللفظ، كما قالوا: أقائم أخواك، والمعنى: أيقوم أخواك»⁽⁶⁷⁾.

(62) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 612-613.

(63) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 173-175.

(64) ابن السراج، الأصول في النحو، 1: 66.

(65) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 106.

(66) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 108: 109.

(67) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 433: 434.

(68) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 595.

(69) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 593.

(70) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 80: 81.

(71) مارتين براكويس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 248.

يخبره المراد، فسأله الأصمعي أن يخبره عن قول عدي بن زيد:

قتلوا كسرى بلبيل مخزوماً فقولاً لم يمتنع بكفّن

أي: إحرار كسرى؟ فقال الرشيد: فما المعنى؟ فقال: يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب تحليل دمه، وكل من يُحدث مثل ذلك فهو في ذمة، فقال الرشيد: يا أصمعي ما تطاق في الشعر⁽⁷²⁾. يلاحظ في النص السابق أن الكشف عن المعنى المضمر قد مرّ بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الاستنباط ومرحلة الاستدلال، وهما المرحلتان اللتان أخفق فيهما الكسائي؛ نظراً لقلّة خبرته في معاني الشعر، لا سيما الأبيات التي تتسم بالغموض والإلغاز، بينما تمكّن الأصمعي من الكشف عن المعنى المضمر لكلمة «مخزوماً» من خلال مخزونه الواسع من المعاني الذهبية والاستدلالية، كاستدلاله ببيت عدي بن زيد.

ومنها ما جاء في مجلس محمد بن زياد الأعرجي مع أحمد بن حاتم، حيث قال: «وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم، قال: اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرجي، فسألته عن قول طفيل الغنوي:

تتابعن حتى لم تكن لي ربةً ولم يك عفاً خبروا متعقب

فقلت له ما معنى (متعقب)؟ فقال: تكذيب، فقلت له: أخطأت، إنما قوله (متعقب) أن تسأل عن الخبر ثانية بعد ما سألت عنه أول مرة، يقال: تعقب الخبر إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أول مرة⁽⁷³⁾. ثم سئل عن معنى بيت طفيل:

كأن على أعزافه ولجاميه سنًا ضرم من عزفج متلّهب

«فقال: أراد أن هذا الفرس شديد الشقرة كخمرة النار؟ فقلت له: ونحك! أما تستحي من هذا النفسير؟ إنما معناه: أن له حفيظاً في جريه كحفيظ النار ولهبها⁽⁷⁴⁾. وقد شرع يسأله عن أبيات أخرى لطفيل، ويخطئه في تفسيراته الجافية للسياق، ويرشده إلى المعاني السليمة.

2. الخروج عن الدلالة الطبيعية على سبيل الاستعارة

يعدّ المعنى الاستعاري من الأقوال المضمرة في الخطاب، فهو «يشكل من المضامين المضمرة التي يمكن أن ينقلها الملفوظ⁽⁷⁵⁾. [وجه سربر وويلسون نقداً إلى غرايس عندما عدّ الصورة البلاغية من المستلزمات الحوارية، مفاده أن اشتغال الصورة البلاغية لا يمكن أن يقتصر على خرق قاعدة الكم. إن الصور هي ملفوظات مجازية تنتمي بالنتيجة إلى ميدان البلاغة، ويبدو أن تفسيرها لا يقتصر على الاستلزام بل يتعداه إلى عوامل أخرى ذات طبيعة سيكولوجية⁽⁷⁶⁾]. كقولهم مثلاً: فار دُم فلان، فالقول المضمر من هذه الاستعارة هو (غضب فلان) وكقولهم، كان اللقاء حاراً، أي: حماسياً، ومنه قولهم للديغ: سليم؛ على سبيل التفاؤل، ومن ذلك إجابة ابن الحاجب عندما سئل عن قول الشاعر:

ما بال هذا الزيم أن لا يرِيم لو كان يرثي لسليم سليم

فقال: «سليم الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالم، وسليم الأول بمعنى لديغ، فإهم يقولون للديغ سليم، وللأعمى بصير على سبيل التفاؤل⁽⁷⁷⁾. فالمعاني المضمرة للاستعارة

لا يمكن فهمها من التركيب وحده، بل لا بد من الرجوع إلى أمور أخرى تُنتزع منها، كما قال الجرجاني: «انتزاع من عدّة أمور يجمع بعضها إلى بعض، ثمّ يستخرج من مجموعهما الشبه⁽⁷⁸⁾. «وتركيب الصور بالانتزاع يقتضي عناصر أخرى غير لغوية، يعتمد عليها المحلل للنصوص، كالمقام والمتكلم والمخاطب والذوق⁽⁷⁹⁾. ولهذا قال الجرجاني: «ومتى وصفنا بالجاز الجملة من الكلام، كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصحّ ردها إلى اللغة ولا وجه لنسبتها إلى واضعها؛ لأنّ التأليف هو إسناد فعل إلى اسم، أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم⁽⁸⁰⁾».

3. خروج التركيب عن معناه العام

تعدّ ظاهرة خروج التراكيب اللغوية عن معناها العام أو الظاهر من الظواهر البارزة والمتفشية في المناظرات والمسائل، حيث تدفع المخاطب إلى بذل الجهد في البحث عن المعنى المراد الذي يتوافق مع قصد المتكلم، فمنه ما جاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن وبخضرة عمرو بن العلاء، عندما سأل عن رجل من أصحابه قد فقد، فقال لبعض من حضره: «أذهب فسل عنه، فرجع، فقال: تركته يريد أن يموت، فضحك بعض القوم وقال: في الدنيا إنسان يريد أن يموت؟ فقال إبراهيم: لقد ضحكتم منها غريبة، إن (يريد) ههنا في معنى يكاد، قال الله تعالى: (جداراً يريد أن ينقض)، أي: يكاد، قال: قال أبو عمرو بن العلاء، لا نزال بخير ما دام فينا مثلك⁽⁸¹⁾».

ومنه ما رواه العجوزي، عندما سأل المبرد بأمر من القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب عن قول الشاعر:

وعزّرها عن وصلها الشيب إنّه شفيق إلى بعض الخدود مُدرب

فقال بعدما تمكّت وتمهل وقطّط: يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه. ثمّ قال -أي العجوزي- ثمّ صرنا إلى ثعلب، فلما غصّ المجلس سألته عن البيت: فقال: قال لنا ابن الأعرابي: إنّ الهاء في (إنّه) للشباب، وإن لم يجر له ذكر، لأنّه علم، والتفت إلى الحسن والقاسم، فقلت: أين صاحبنا من صاحبكم؟⁽⁸²⁾.

يلاحظ أن إجابة ثعلب استنبطت من القول المضمر المضمن في عود الضمير إلى شيء مستنبط من خارج السياق، والدليل على ذلك قوله: (وإن لم يجر له ذكر)، وهذا مما تبه عليه غرايس وهو معرفة المقصد من خلال العمليات الذهنية التي يقوم به المخاطب، على أن ما ذهب إليه المبرد متبادر إلى الذهن من خلال السياق اللغوي، وقد يُعدّ صحيحاً، إلّا أن الذي نقل الحكاية خالف مبدأ التأدّب بقوله: تمكّت وتمهل وقطّط، وقوله: أين صاحبنا من صاحبكم؟ لأنّ في هذه العبارات توهيناً لقدرة المبرد ورغبة من المتحدث بأنحيازه وانجذابه إلى تفسير ثعلب الذي لم يكن باجتهاده وفطنته، بل كان ناقلاً لما حكاه ابن الأعرابي.

ج. المظهر الثالث: مظاهر الأفعال الكلامية

من الطبيعي جداً أن تتضمن المناظرات والمسائل أفعالاً كلامية؛ نظراً لكونها تركزت أساساً على أساليب طلبية، كالاستفهام، والأمر، والنهي، فهذه الأساليب أدوات لغوية مهمة لتحقيق المقاصد التفاعلية للمتناظرين؛ ومن أبرز الأمثلة على

(78) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، قدم وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1991م: 101.

(79) بودرع، عبد الرحمن، النص الذي نحيا به، قضايا ونماذج في تماسك النص ووحدة بنائه، دار كنوز، عمان، ط 1، 2019م: 144.

(80) الجرجاني، أسرار البلاغة: 408.

(81) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 517: 518.

(82) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 520: 521.

(72) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 101.

(73) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 71.

(74) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 73.

(75) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 248.

(76) مارتين براكوس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 193.

(77) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 679.

حديثه عن الأفعال الإنشائية المضمرة التي يتم استنباطها من خلال السياق اللغوي والأداء الصوتي، ولا شك أن العلامة الإعرابية تُعدُّ قرينة صوتية ذات أثر إنجازي حيث ترتب عليها حكمان فقهيان، يعدّان من الأفعال الحكمية عند أوستن أو المزاولة بإصدار الأحكام والتشريعات، ويمكن أن تدرج هذه المسألة أيضًا تحت مبدأ الإبانة عن سيرل الذي يعني أن أي جملة يمكن أن تختزل إلى إنشاء صريح، وتحقق فعلًا إنجازيًا، وهنا نرى أن جملة (عزيمة ثلاث) اسمية دلّت على حكمين إنشائيين، الأول الطلاق مرة واحدة ولا شيء يترتب عليه، والآخر وقوع الطلاق والإبانة والحكم بعدم الرجعة، فقد كشف لنا السياق الصوتي المتمثل في الوقف والابتداء المعنى الإنجازي، وإن كانت ألفاظ الطلاق من ألفاظ العقود التي تدلّ على الإنشاء، كعبث واشترت، فهي «عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود»⁽⁸⁹⁾. ويذكر الدكتور محمد يونس أن هذه النظرية لفتت «الانتباه إلى أن اللغة ليست للإخبار ونقل الأفكار فقط، بل تؤدي وظيفة التأثير الاجتماعي في الآخرين عبر ما يُعرف بصيغ العقود أو الصيغ الإنشائية [...] وتصنيف أحداث الكلام إلى أنواع، كالتفريق بين أفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة، والوضعية والتخاطبية، والحرفية وغير الحرفية، ودراسة نجاح تلك الأفعال، وإخفاؤها وتغيير معاني الجمل تبعًا للسياق كتحويل الخبر إلى إنشاء مثلاً»⁽⁹⁰⁾.

ومن المسائل التي كان للسياق الصوتي أثر في الكشف عن معناها الإنجازي، ما جاء في مجلس الرشيد: «حدّث المَرْبُوبَانِي عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال: سأل البيهقي الكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظر، في هذا عيب وأنشده:

ما رأينا خربًا نفتقر عنه البيض صُفْرُ
لا يكونُ العَيْرُ مُهْرًا لا يكونُ، المِهْرُ مُهْرُ

فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر، فقال له، البيهقي: انظر فيه، فقال: أقوى، لا بدّ أن ينصب (المهر) الثاني على أنّه خبر كان، فضرب البيهقي بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد! الشعر صواب، إنّما ابتداء، فقال: المهرُ مهْرُ، فقال له يحيى بن خالد: أتكنّى بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟! والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحبُّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك، فقال: لدّة العَلْبَةِ أنستني من هذا ما أحسن! ((. فالجملة التي نطق بها البيهقي فرحًا ومغتبًا بنشوة الظفر والانتصار، وهي (أنا أبو محمد!) اشتملت على محتوى القضية وهو (الفخر بالذات وتعظيمها)، وكأنّه يقصد: أنا أبو محمد العبقري أو العالم [...] وهلمّ جراً، ولم يقصد أن يتقمّص شخصية الخليفة المهدي كما توهّم شبيهة، وقد صرّح بمهذه النشوة البيهقي بقوله: «فاستفزني السرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض، وقلت: أنا أبو محمد، قال: فقال شبيهة بن الوليد: يُكنّى باسمك أيها الأمير! فقال المهدي: والله ما أراد بذلك مكروهاً، ولكنّه فعل ما فعل بالظفر، ولقد لعمرى ظُفْرُ، قال: فقلت: إنّ الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله، وأنطق غيرك ما هو أهله» ((. وهذا يشير إلى أن الجملة الحزبية جاءت في سياق تداولي إنجازي يمثل قضية عامّة هي الفخر والاعتزاز، تجلّت وظهرت من خلال السياق العام للمناظرة وهو موافقة الإعراب لجواب البيهقي، وسياق حالي يتمثل بضرب (القلنسوة بالأرض) وسياق صوتي بقوله: أنا أبو محمد! بنغمة صاعدة كان غرضها المدح والفخر لا الإخبار. وكلّ هذه الدلائل تدلّ على قاعدة الكلام غير المباشر التي أطلق عليها سيرل القوة الإنجازية، أو التمييز بين الجملة والملفوظ عند غرايس، حيث إنّ هذه الجملة تندرج في الملفوظ (أي يتّضح معناها عند النطق بها)، وهذه

ذلك ما ورد سابقاً في مسألة (ليس الطيب إلا المسك) في مجلس أبي عمرو بن العلاء، حينما طرح عيسى بن عمر النقفي سؤالاً استفساريًا شكّل نواة الفعل الكلامي الإنجازي: «بلغني أنك تُجيز: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع؟» فجاء رد أبي عمرو بن العلاء بأسلوب تداولي ينطوي على رفض ضمني وتوبيخي، قائلاً: «هيهات، نمت وأدج الناس!»

ثم تطوّرت المسألة إلى فعل إنجازي مباشر من خلال فعل الأمر، عندما وجّه أبو عمرو طلباً إلى أبي محمد البيهقي وخلف الأحمر بأن يلقنّا الرفع والنصب لمخاطبين مختلفين، في إطار إقراره بجواز الوجهين، قائلاً: «أذهب إلى أبي مَهْدِيَةٍ فَلَقْنَاهُ الرفع، فإنه لا يرفع، وأذهب إلى المنتجع التميمي فَلَقْنَاهُ النصب، فإنه لا ينصب.»

وقد يؤتى بها لأغراض غير إنجازية، كالمدح والتنزيه والتعجب، فعلى سبيل المثال غلب على مقدماتهم الأفعال الكلامية التي تدلّ على الثناء والمدح، كقول العضد مستفتيًا علماء عصره: يا أدلاء الهدى ومصايح الدجى، حيّاكم الله وبياكم، وأهلّمنا الحقّ بتحقيقه وإياكم، ها أنا من نوركم مقتبس»⁽⁸³⁾. وقوله: (أدام الله عزّك)، و(أدام الله تأييدك)⁽⁸⁴⁾. أو التي تدلّ على التنزيه والاستعفاف، كقول العضد: «أقول - وأعوذ بالله من الخطأ والخطل، وأستغفیه من العِثَارِ والزَّلَلِ»⁽⁸⁵⁾. ومنه المواضع ما جاء عن محمد بن بدر النحوي: «ونجد معنى التعجب والفاعل موجود، كقولنا: جلّ الله وعزّ الله، على معنى: ما أجلّ الله وما أعزّه! لا على معنى الخبر بأنّه صار جليلاً لا بأنّه صار عزيزاً [...] ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب: سبحان الله، ولا إله إلا الله، والله دُرّه، والله أنت، وبالله، والله، وأنشد سيبويه:

لله يثقی على الأيام ذو حیدٍ بمُشْمَخٍ به الطيّان والآس

وقال: هذا الرجل تعجب»⁽⁸⁶⁾. فجميع هذه العبارات خالفت ظاهر اللفظ وخرجت إلى معنى التعجب، فمنها ما يدلّ على الخبر، ومنها ما يدلّ على القسم، لكن عند تداولها وتسييقها في معرض السرور والفخر تصبح دالة على معنى إنشائي هو التعجب. وهذا يجعلنا نستحضر دومًا خصوصيات الخطاب الشعري القديم وتميزه عن الحديث، فقد كان النص الأدبي في عمومها خاضعاً لقضايا التداولية، وهنا نجد المخاطب نفسه يستحضر المعنى التداولي لفهم معنى دلالة التركيب (لله دُرّه) التي تواطأ الاستعمال اللغوي التداولي بأنّها معنى التعجب⁽⁸⁷⁾.

وقد يخفى المعنى الإنجازي أو القوة الإنجازية في بعض الصيغ ولا يتضح إلّا عن طريق السياق اللغوي أو الصوتي، ومن ذلك ما جاء في مجلس أبي يوسف مع الكسائي، عندما سأل الرشيد أبا يوسف صاحب أبي حنيفة عن هذه الأبيات:

فإن ترقّي يا هِنْدُ فالترقّي أُنْعُنْ وإن تحرقّي فالترقّي أشْنَامُ
فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمةٌ ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلم

فقد أنشد البيت: (عزيمة ثلاث)، و(عزيمة ثلاثاً) بالنصب، فسأله: كم تُطلق بالرفع وكم تُطلق بالنصب؟ فأحار جواباً، فاستنجد بالكسائي لدرأته بالنحو، فذكر الكسائي أن من أنشد بالرفع فإنّما طلقها طلقاً واحدةً، وأنبأها بأن الطلاق لا يكون إلّا بثلاثة ولا شيء عليه، وأمّا من أنشد بالنصب، فقد طلقها وأبناها؛ لأنّه كأنّه قال: أنت طالق ثلاثاً⁽⁸⁸⁾. وهذه المسألة تلتقي مع نظرية أوستن عند

(83) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 587.

(84) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 179: 180.

(85) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 591.

(86) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 334: 344.

(87) بودرع، عبد الرحمن، النص الذي نحيا به: 136.

(88) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 3: 102: 103.

(89) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندادي، المكتبة التوفيقية - مصر، 1: 37.

(90) محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والخطاب، 35.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY-NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

قائمة المصادر والمراجع

- آلان بوليفر. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي: مفاهيم أساسية. ترجمة هدى مفتّص. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الأمالي النحوية. تحقيق هادي حسين حمودي. بيروت: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1985م.
- ابن السراج، محمد بن السري. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م.
- ابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1986م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1، 1913م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. تحقيق حامد أحمد الطاهر. القاهرة: دار الفجر للتراث، ط1، 2004م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح جل الزجاجة. تحقيق فواز الشعار. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، د.ت.
- أبو البقاء، أيوب موسى الحسيني. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 2011م.
- أحمد المتوكل. الوظيفة بين الكلية والنمطية. الرباط: دار الأمان، ط1، 2003م.
- براكوبس، مارتين. مدخل إلى التداولية: النظريات المؤسسة، أفعال الكلام، والتداولية المعرفية، والتداولية المدججة. ترجمة علي يوسف أسعد. السعودية: صفحة سبعة، ط1، 2022م.
- بروان، بنيلوبي، وستيفن لفنسن. نظرية التأدب اللغوي: بعض الكليات في استعمال اللغة. ترجمة هشام إبراهيم عبد الله الخليفة. عمان: دار كنوز، ط1، 2023م.
- بودرع، عبد الرحمن. النص الذي نغيب به: قضايا ونماذج في تماسك النص ووحدة بنائه. عمان: دار كنوز، ط1، 2019م.
- المرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. تقديم وتعليق محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني، ط1، 1991م.
- المرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط5، 2004م.
- جواد، ختام. التداولية: أصولها واتجاهاتها. عمان: دار كنوز، ط1، 2016م.
- الحاج موسى، ثالث. مصطلحات التداولية في اللغة العربية: دراسة وصفية تحليلية في ضوء المصطلحيات. عمان: دار كنوز، ط1، 2021م.
- الحريص، ناصر بن فرحان. «دور المعنى الدلالي التداولي في تأويل الخطاب النحوي». مجلة اللسانيات العربية، ع. 11 (2020م).
- الرضي، نجم الدين الاستاذي. شرح الكافية. تحقيق حسن الحفظي. الرياض: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. الضوء الالامع لأهل القرن التاسع. بيروت: دار الجليل، ط1، 1992م.

الملاحظة تتغير بتغير الملابس التي نطق بها: «الملفوظ ينقل ما يريد المتكلم تبليغه (communiquer) وهو أكثر مما قيل. ودراسة الملفوظ هي غرض التداولية»⁽⁹¹⁾.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نحمد الله ونشكره أنّ منّ علينا باستجلاء الاتجاهات التداولية في المناظرات النحوية، حيث تبين لنا أنّ المناظرات والمسائل النحوية في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي غنية بملامح تداولية متعدّدة، تجلّت في مبادئ الاستلزام الحوارية والتعاون عند غرايس، وفي نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن، إضافةً إلى ما تضمنته من مظاهر المعاني المضمرّة، ومظاهر التأدب التي طوّرت لاحقاً ضمن الإطار التداولي الحديث، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. كشفت هذه الدراسة عن ظهور ملامح التداولية في المناظرات النحوية والمسائل، دون النظر في مفاهيمها، وحدودها، وقواعدها التي ظهرت حديثاً عند رواد التداولية الغربيين، كنظرية الاستلزام الحوارية القائمة على مبدأ التلفظ والملاءمة والكم الكيف والجهة، ونظرية الأفعال الكلامية القائمة على تقسيم الأفعال إلى أفعال قولية وإنجازية وتأثيرية.
2. وضحت هذه الدراسة أهمية التداولية في الكشف عن المعاني المضمرّة، مما يجعلها عنصراً أساسياً في التحليل النحوي.
3. بينت هذه الدراسة عناية النحويين بقاعدة الكم التي نبه عليها غرايس، والتي تجلّت عندهم في الفائدة في الكلام أو ما يحسن السكوت عنده.
4. اتضح في هذه الدراسة أهمية النبر الصوتي في الكشف عن المعاني الإنجازية التي نبه عليها سيرل عند حديثه عن القوة الإنجازية.
5. كشفت هذه الدراسة عن نماذج من المناظرات التي تُبرز مظاهر التأدب واحترام المتناظرين.

ثانياً التوصيات

١. حث المهتمين بالدرس النحوي إلى إعادة قراءة التراث النحوي الذي جاء في مناظرات العلماء ومسائلهم ومجالسهم وفق منهج متكامل يعني بالمعنى النحوي والدلالي والتداولي.
2. تطوير مناهج تعليم اللغة العربية ومقرراتها بإضافة المفاهيم التداولية؛ لتعزيز مهارة التواصل اللغوي الفعال وفهم المعاني المضمرّة.

الدعم المالي

يؤكد الباحثون أن هذا العمل العلمي لم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة حكومية أو خاصة، وأنه تم إعداده وتمويله ذاتياً.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

(91) مارتين براكوبس، مدخل إلى التداولية، النظريات المؤسسة أفعال الكلام والتداولية المعرفية والتداولية المدججة، 93.

- Ibn al-‘Imād, Shihāb al-Dīn ‘Abd al-Ḥayy ibn Aḥmad ibn Muḥammad al-Dimashqī. *Shadharāt al-dhahab fī Akhbār min dhahab*. Edited by ‘Abd al-Qādir al-Arnā’ūt and Maḥmūd al-Arnā’ūt. 1st ed. Dimashq: Dār ibn Kathīr, 1986.
- Ibn al-Ḥājj, ‘Uthmān ibn ‘Umar. *Al-Amālī al-naḥwīyah*. Edited by Hādī Ḥusayn Ḥammūdī. Bayrūt: Maktabat al-Naḥḍah al-Miṣrīyah, 1985.
- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn alssry. *Al-Uṣūl fī al-naḥw*. Edited by ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatī. 3rd ed. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1996.
- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān. *Al-Khaṣā’iṣ*. Edited by Muḥammad ‘Alī al-Najjār. 1st ed. Al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1913.
- Ibn Khaldūn, ‘Abd al-Raḥmān ibn Khaldūn. *Muqaddimah*. Edited by Ḥāmid Aḥmad al-Ṭāhir. 1st ed. Al-Qāhirah: Dār al-Fajr lil-Turāth, 2004.
- Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram al-Afrīqī al-Miṣrī. *Lisān al-‘Arab*. Bayrūt: Dār Ṣādir, n.d.
- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min. *Sharḥ Jamal al-Zajjājī*. Edited by Fawwāz al-Sha’ār. 1st ed. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 1998.
- Jāk mwshlr w’ān rybw. *Al-Qāmūs al-mawsū‘ī lltāwlyh*. Translated by a group of professors and researchers under the supervision of ‘Izz al-Dīn al-Majdūb. 1st ed. Tūnis: Dār Sīnātrā, 2010.
- Jawād khtām. *Al-Tadāwulīyah uṣūluḥā wa-ittijāhātihā*. 1st ed. ‘Am mān: Dār Kunūz, 2016.
- Jīn itshn. *Al-Lisāniyāt muqaddimah ilā al-muqaddimāt*. Translated by ‘Abd al-Karīm Muḥammad Jabal. 2nd ed. Al-Qāhirah: al-Mar kaz al-Qawmī lil-Tarjamah, 2020.
- Jūn lā nkshw awṣtn. *Nazarīyat al-af’āl al-‘Āmmah (Kayfa nnjz al-ashyā’ bi-al-kalām)*. Translated by ‘Abd al-Qādir qynyny. 2nd ed. Al-Maghrib: Afrīqiya al-Sharq, 2008.
- Jūn lāngshw awṣtn. *Al-Fi’l bi-al-Kalimāt*. Edited by Jāyms awwibī awrnsn and mā rynā sbysā. Translated by Ṭalāl Wahbah. 1st ed. Al-Manāmah: Hay’at al-Baḥrayn lil-Thaqāfah wa-al-āthār, 2019.
- Jūrj ywl. *Al-Tadāwulīyah*. Translated by Quṣayy al-ṭṭāby. 1st ed. Bayrūt: al-Dār al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm Nāshirūn, 2010.
- Mārtīn brākwb. *Madkhal ilā al-Tadāwulīyah, al-nazarīyāt al-Mu’assasah af’āl al-kalām wa-al-tadāwulīyah al-ma’rifīyah wa-al-tadāwulīyah almdmjh*. Translated by ‘Alī Yūsuf As’ad. 1st ed. Al-Sa’ūdīyah, 2022.
- Maḥmūd Aḥmad Naḥlah. *Āfāq jadīdah fī al-Baḥth al-lughawī al-mu’āshir*. 1st ed. Al-Qāhirah: Maktabat al-Ādāb, 2011.
- Mas’ūd Ṣaḥrāwī. *Al-Tadāwulīyah ‘inda al-‘ulamā’ al-‘Arab dirāsah tadāwulīyah li-zāhirat (al-af’āl al-kalāmīyah) fī al-Turāth al-lisānī al-‘Arabī*. 1st ed. Bayrūt: Dār ṭalī’at, 2005.
- Muḥammad Muḥammad Yūnus ‘Alī. *Muqaddimah fī ‘Alamī al-dalālah wa-al-khiṭāb*. 1st ed. Bayrūt: al-Kitāb al-jadīd al-Mut taḥidah, 2004.
- Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar. *Al-Kitāb*. Edited by ‘Abd al-Salām Hārūn. 1st ed. Bayrūt: Dār al-Jīl, n.d.
- ‘Zz al-Dīn Majdūb. *Itlālāt ‘alā al-nazarīyāt al-lisāniyah wa-al-dalālīyah fī al-naṣṣ al-thāmin min al-qarn al-‘ishrīn*. Translated by a group of research professors, supervised and coordinated by ‘zz al-Dīn Majdūb. 1st ed. Qartāj: al-Majma’ al-Tūnisī lil-‘Ulūm wa-al-Ādāb wa-al-Funūn, Bayt al-Ḥikmah, 2012.

- سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط1، د.ت. السيبوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق عبد الإله نيهان. دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت.
- السيبوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
- السيبوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1967م.
- السيبوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. مع الوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هندواي. القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد. معجم التعريفات. تحقيق محمد صديق المنشاوي. القاهرة: دار الفضيلة، 2004م.
- أدراوي، العياشي. الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للمظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، د.ت.
- إتشسن، جين. اللسانيات: مقدمة إلى المقدمات. ترجمة عبد الكريم محمد جيل. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط2، 2020م.
- مجدوب، عز الدين (إشراف وتنسيق). إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: مختارات معرّبة. قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، ط1، 2012م.
- محمد محمد يونس علي. مقدمة في علمي الدلالة والخطاب. بيروت: الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004م.
- محمود أحمد نخلة. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2011م.
- مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لمظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. بيروت: دار الطليعة، ط1، 2005م.
- موشلر، جاك، وأن ريبول. القاموس الموسوعي للتداولية. ترجمة مجموعة من الباحثين، إشراف عز الدين المجذوب. تونس: دار سيناترا، ط1، 2010م.
- أوستن، جون لانغشو. الفعل بالكلمات. تحقيق جايمس أوبي أومسن ومارينا سيبسا، ترجمة طلال وهبة. النمامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، ط1، 2019م.
- أوستن، جون لانغشو. نظرية الأفعال العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام). ترجمة عبد القادر قينيني. المغرب: إفريقيا الشرق، ط2، 2008م.
- بول، جورج. التداولية. ترجمة قصي العتاني. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010م.

List of Sources and References

- Abū al-Baqā’, Ayyūb Mūsā al-Ḥusaynī. *Al-Kullīyāt Mu’jam fī al-muṣṭalahāt wa-al-furūq al-lughawīyah*. Edited by ‘Adnān Dar wīsh and Muḥammad al-Miṣrī. 2nd ed. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 2011.
- Aḥmad al-Mutawakkil. *Al-Waṣīfah bayna al-Kullīyah wa-al-namaṭīyah*. 1st ed. Al-Rabāt: Dār al-Amān, 2003.
- Ālān bwlyghr. *Al-Mu’jamīyah wa-‘ilm al-dalālah al-mu’jamī Ma fāhīm asāsīyah*. Translated by Hudā mqnnṣ. 1st ed. Bayrūt: al-Munazzamah al-‘Arabīyah lil-Tarjamah, 2012.
- Alḥrys, Nāṣir ibn Farḥān. "Dawr al-ma’nā al-dalālī altdāwly fī Ta’wīl al-khiṭāb al-Naḥwī." *Majallat al-lisāniyāt al-‘Arabīyah*, no. 11 (2020).
- Bnylwby brwān wṣtyfn lfnsn. *Nazarīyat al-Ta’addub al-lughawī, ba’d al-Kullīyāt fī isti’māl al-lughah*. Translated by Hishām Ibrāhīm ‘Abd Allāh al-Khalīfah. 1st ed. ‘Ammān: Dār Kunūz, 2023.
- Būdara’, ‘Abd al-Raḥmān. *Al-Naṣṣ alladhī Naḥyā bi-hi, Qaḍayā wa-namādhij fī tamāsuk al-naṣṣ wa-waḥdat binā’ih*. 1st ed. ‘Am mān: Dār Kunūz, 2019.

- Al-Sakhāwī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān. Al-Ḍaw’ al-lāmi‘ li-ahl al-qarn al-tāsi‘. 1st ed. Bayrūt: Dār al-Jīl, 1992.
- Al-Sharīf al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad. Mu‘jam alt’ryfāt. Edited by Muḥammad Ṣiddīq al-Munshāwī. Al-Qāhirah: Dār al-Faḍīlah, 2004.
- Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw. Edited by ‘Abd al-Ilāh Nabḥān. Dimashq: Ṭibā‘at Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah, n.d.
- Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Al-Iqtirāḥ fī ‘ilm uṣūl al-naḥw. Edited by Muḥammad Ḥasan Muḥammad Ismā‘īl al-Shāfi‘ī. 1st ed. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Ilmiyah, 1998.
- Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘. Edited by ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī. Al-Maktabah al-Tawfiqīyah-Miṣr, n.d.
- Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Ḥasan al-muḥāḍarah fī Tārīkh Miṣr wa-al-Qāhirah. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. 1st ed. Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah, 1967.
- Al-‘Ayyāshī adrāwy. Alāstlāzām al-Ḥawwārī fī al-tadāwul al-lisānī min al-Wa’y bālkḥṣṣyāt al-naw‘īyah lil-zāhirah ilā waḍ‘ al-qawānīn al-ḍābiṭah la-hā. 1st ed. Al-Dār al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm, n.d.
- Al-Ḥājj Mūsā thālt. Muṣṭalaḥāt al-Tadāwulīyah fī al-lughah al-‘Arabīyah, dirāsah waṣṭīyah taḥlīlīyah fī ḍaw’ al-muṣṭalaḥīyāt. 1st ed. ‘Ammān: Dār Kunūz, 2021.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. Asrār al-balāghah. Introduced and annotated by Maḥmūd Muḥammad Shākir. 1st ed. Al-Qāhirah: Maṭba‘at al-madanī, 1991.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. Dalā’il al-i‘jāz. Edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir. 5th ed. Al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 2004.
- Al-Raḍī. Sharḥ al-Kāfiyah. Edited by Ḥasan al-Ḥifẓī. 1st ed. Al-Riyāḍ: Ṭibā‘at ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, 1993.